

Distr.: General
14 March 2018
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتشرف بأن تقدم التقرير الوطني لجمهورية إندونيسيا، عملاً بالفقرة ١٨ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) والفقرة ١٩ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، بشأن الخطوات الملموسة التي اتخذتها إندونيسيا من أجل التنفيذ الفعّال لأحكام مختلف القرارات المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تقرير إندونيسيا عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)

أحاطت حكومة جمهورية إندونيسيا علما باتخاذ قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) والقرارات اللاحقة المتصلة بالحالة في شبه الجزيرة الكورية. وترى حكومة جمهورية إندونيسيا أن هذه القرارات تعبير قوي عن رفض المجتمع الدولي لاستخدام الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وحيازتها وعن رفضه لانتشارها.

كما أعربت حكومة جمهورية إندونيسيا علنا عن قلقها إزاء سلسلة التجارب النووية التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقذائف التسيارية التي أطلقتها. ودعت حكومة جمهورية إندونيسيا باستمرار جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإعطاء الأولوية للدبلوماسية والحوار، من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في المنطقة.

وفي أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وما تلاهما من قرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، استمرت حكومة جمهورية إندونيسيا في تكثيف العمل على إعداد تدابير وطنية.

وقبل اتخاذ قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وما تلاهما من قرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانت حكومة جمهورية إندونيسيا قد اتخذت بالفعل خطوات ملموسة على الصعيد الوطني لتعزيز التدابير التي يمكن استخدامها لتنفيذ القرارات:

التدابير الإجرائية

(أ) عيّنت وزارة الخارجية رسالة رسمية، وأبلغت على النحو الواجب جميع الوكالات ذات الصلة بإنفاذ قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وما تلاهما من قرارات؛

(ب) عقدت وزارة الخارجية سلسلة من الاجتماعات الوطنية مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تنسيق وإجراء تقييم للمسؤوليات المترتبة على القرارات؛

(ج) ستواصل وزارة خارجية جمهورية إندونيسيا التنسيق مع كافة الوكالات ذات الصلة، بغية تيسير تنفيذ التدابير المدرجة في إطار القرارات وفقا للقوانين الإندونيسية.

الإطار القانوني

(أ) القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٠ بشأن منع غسل الأموال والقضاء عليه؛

(ب) لائحة مصرف إندونيسيا رقم 19/10/PBI/2017 بشأن تنفيذ برنامج لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب لفائدة مقدمي خدمات نظم الدفع غير المصرفية ومقدمي خدمات الصرف غير المصرفية؛

(ج) لائحة مصرف إندونيسيا رقم 14/27/PBI/2012 بشأن تنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، بما في ذلك من بلدان شديدة الخطورة؛

- تنص المادة ٣١ من هذه اللائحة على التزام المؤسسات المصرفية بأن ترصد باستمرار أي معاملات ترد من عملاء و/أو مصارف في بلدان اعتبرتها فرقة العمل للإجراءات المالية والأمم المتحدة شديدة الخطورة؛

(د) لائحة وحدة الاستخبارات المالية الإندونيسية رقم PER-04/1.02/PPATK/03/2014 بشأن كشف المعاملات المالية المشبوهة من جانب مقدمي الخدمات المالية؛

- اعتمدت وكالات إنفاذ القانون هذا الإطار لكشف أي معاملات مشبوهة يحتمل أن تكون مرتبطة بالقائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ من اللائحة.

(هـ) سنت حكومة جمهورية إندونيسيا أيضا لائحة مشتركة بشأن تنفيذ الجزاءات المالية المحددة الأهداف فيما يتعلق بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ما أتاح إجراء تعمل به الوكالات ذات الصلة لتجديد أصول الأفراد المستهدفين؛

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سجلت إندونيسيا ٦٣ فردا و ٥٣ كيانا معينين بتجديد الأصول فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، على نحو ما حددته قرارات سابقة لمجلس الأمن.

- في هذا الصدد، تقوم حكومة إندونيسيا بانتظام بتحديث القائمة المتعلقة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

(و) تقوم حكومة إندونيسيا حاليا أيضا بإعداد مشروع قانون بشأن الأمن النووي سيشمل تدابير تتخذها الحكومة بشأن مسائل الأمن النووي وعدم الانتشار.

ومن الواضح أن التدابير التي اتخذتها إندونيسيا لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وقراراته السابقة كان لها أثر ملحوظ على التعاون الثنائي بين إندونيسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية:

(أ) يظل التبادل التجاري بين إندونيسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضئيلا جدا، مع تسجيل اتجاه سلبي في السنوات الخمس الماضية؛

(ب) تقوم إندونيسيا حاليا باستعراض عدد الموظفين الدبلوماسيين في سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جاكارتا، في إطار مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل؛

(ج) تقوم إندونيسيا حاليا بتقليص اتصالاتها الرسمية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلم تكن هناك أي زيارة رسمية من مسؤولين إندونيسيين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو العكس في الأشهر العشرة الماضية؛

(د) تم تعزيز تنفيذ اللوائح المتعلقة بالالتزامات النقدية والمالية بخصوص الكيانات التجارية المعنية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما أدى إلى وقف أنشطتها في إندونيسيا.

وستواصل حكومة إندونيسيا في المستقبل تعزيز قدرتها على تنفيذ القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) والقرارات السابقة، وذلك بسبل منها:

(أ) إضفاء الطابع المؤسسي على تنفيذ جزاءات محددة فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) تعزيز أنشطة رصد وتقييم مدى تنفيذ القرارات من جانب مختلف الوزارات والوكالات؛

(ج) تكثيف جهود الاتصال بأصحاب المصلحة المعنيين (بما في ذلك القطاع الخاص) من أجل ضمان التنفيذ الكامل لأحكام قرارات مجلس الأمن في إندونيسيا.